مبارك يقترح تعديلات دستورية تحظر قيام أحزاب على أساس ديني وتغير الاشراف القضائي على الانتخابات وتزيد تمثيل المرأة في البرلمان

القاهرة ـ من محمد عبداللاه وعبد الستار حتيتة:

طلب الرئيس المصري حسني مبارك امس من مجلس الشعب تعديل الدستور بما يؤكد على حظر قيام أحزاب على أساس ديني ويسمح للاحزاب السياسية بترشيح أعضاء قياديين فيها لانتخابات الرئاسة القادمة ويغير الاشراف القضائي على الانتخابات العامة ويزيد تمثيل المرأة في البرلمان.

وقال في رسالة الى رئيس مجلس الشعب أحمد فتحي سرور انه يطلب تعديل 34 مادة في الدستور المكون من 211 مادة. وكان مبارك (78 عاما) قد صرح في وقت سابق هذا العام بأن العام القادم 2007 سيكون عاما للاصلاحات الدستورية.

وقال الرئيس المصري في رسالته التي قرأها رئيس مجلس الشعب «أطلب اضافة فقرة ثالثة الى تلك المادة 40 بهدف حظر مباشرة أي نشاط سياسي أو حزبي أو قيام الاحزاب على أساس الدين أو الجنس أو الاصل».

وتطالب جماعة الاخوان المسلمين كبرى الجماعات المصرية المعارضة بحزب لها لكنها ترفض التقدم بطلب الى لجنة شؤون الاحزاب التي يهيمن عليها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وتصف الجماعة اللجنة بأنها غير دستورية قائلة ان الحزب الوطني هو الخصم والحكم فيها.

وأضاف مبارك أنه يطلب أيضا تعديلا للمادة 76 بما يكفل «التيسير على الاحزاب السياسية بالنسبة الى الشروط الدائمة للترشيح في الانتخابات الرئاسية».

وعدلت المادة 76 في العام الماضي للسماح باجراء أول انتخابات رئاسية تعددية لكن التعديل وضع قيودا على الترشيح تحول حاليا دون تقدم مرشحين لمنافسة مرشح الحزب الوطني الا بموافقته. وبخصوص الاشراف على الانتخابات العامة قال الرئيس المصري انه يطالب بتوفير «أسلوب الاشراف الذي يحقق كفاءة ونزاهة العملية الانتخابية والنطاق الذي يتيح لاعضاء من الهيئات القضائية الاشراف على هذه العملية ويضمن اجراء الانتخابات في يوم واحد».

وينص الدستور على أن يشرف القضاة على الانتخابات العامة. لكن القضاة يقرنون استمرار اشرافهم عليها بسيطرة كاملة على العملية الانتخابية. وأجريت انتخابات مجلس الشعب العام الماضي على ثلاث مراحل وشغل فيها الاخوان المسلمون 88 مقعدا في المجلس المكون من 454 مقعدا وبرزوا كأقوى قوة معارضة في البلاد منذ نحو نصف قرن.

وقال مبارك ان اقتراحاته تدعو الى «اختيار النظام الانتخابي الذي يكفل تمثيلا أوفى للاحزاب السياسية في مجلسي الشعب والشورى ويسمح للمرأة بمشاركة فاعلة في الحياة السياسية ويمكنها من عضوية هذين المجلسين (بعدد أكبر من المقاعد)».

ويقول محللون ان الحكومة تتجه للعمل بنظام القائمة النسبية أو تغليبها في الانتخابات التشريعية. وتسمح القائمة النسبية بترشيح أعضاء الاحزاب دون غيرهم كما تسمح لمرشحين أقل شعبية بالفوز اذا تصدروا القوائم. ويخوض مرشحو جماعة الاخوان الانتخابات كمستقلين. وتدعو التعديلات لسن قانون لمكافحة الارهاب بما يتيح الغاء حالة الطوارئ السارية منذ اغتيال الرئيس أنور السادات برصاص متشددين اسلاميين عام 1981.

ولم يتضمن طلب مبارك تعديل المادة 77 التي تتيح بقاء الرئيس في المنصب مدى الحياة. وتضمنت مقترحات مبارك الغاء نص الدستور على أن مصر دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي لكنها لم تحدد طبيعة النظام السياسي والاقتصادي. كما دعت لالغاء النص على أن النظام السياسي للبلاد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وهي العمال والفلاحون والمثقفون والطلاب والتجار.

وقام النظام السياسي المصري على التعدد الحزبي منذ عام 1977 لكن الدستور ظل محتفظا بالنص على تحالف قوى الشعب العاملة. وعلى الرغم من ادخال نظام الاقتصاد الحر منذ منتصف السبعينات ما زال الدستور المصري يدعو الى ضمان تقارب الدخول بين المواطنين.

وتضمنت التعديلات المقترحة أن يحل رئيس الوزراء محل رئيس الدولة في ادارة البلاد حال قيام مانع يعوق الرئيس عن أداء واجباته لكن «دون أن يباشر من يحل محل الرئيس السلطات بالغة الأثر في الحياة السياسية كإقالة الحكومة وحل مجلس الشعب وطلب تعديل الدستور».

وينص الدستور على أن يباشر سلطات الرئيس نائبه لكن مبارك لم يعين نائبا منذ انتخابه بعد اغتيال السادات الذي كان مبارك نائبا له. وأثار قرار مبارك تكليف رئيس الوزراء أحمد نظيف بأعماله خلال اجراء جراحة له في ألمانيا العام الماضي جدلا سياسيا. وطلب مبارك الغاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية الذي يرأسه قائلا ان ذلك يدعم استقلال القضاء لكنه طلب النص على تشكيل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية ويرأسه رئيس الدولة. والهيئات القضائية هي محكمة النقض أعلى درجات التقاضي الجنائي والمدني ومجلس الدولة الذي يفصل في قانونية القرارات الادارية والمحكمة الدستورية العليا التي تراقب دستورية القوانين والنيابة الادارية التي تحقق في مخالفات الموظفين العموميين وهيئة قضايا الدولة التي تدافع عن الحكومة أمام المحاكم. وطلب مبارك أيضا الغاء نظام المدعي الاشتراكي ومحكمة القيم التي يحيل اليها المدعي الاشتراكي من يحقق معهم بتهم الاضرار بالنظام الاقتصادي.

ويعتبر المدعي الاشتراكي جزءا من القضاء الاستثنائي الذي تطالب المعارضة بالغائه وأن يحاكم المصريون أمام القاضي الطبيعي. ويقول معارضون ان الاصلاحات الدستورية المزمعة ليس من شأنها احداث تغيير يحد من هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على الحكم. ووضع الدستور الحالي عام 1971 وأجري التعديل قبل الاخير عليه عام 1980 بالنص على عدد لانهائي من فترات الرئاسة بدلا من فترتين للرئيس الواحد وكان ذلك في عهد السادات. وفي وقت سابق امس استقبل مبارك عددا من أعضاء مجلسي الشعب والشورى في قصر الرئاسة وألقى كلمة قال فيها ان من بين التعديلات التي يقترحها «تقوية دور البرلمان وتعزيز الضوابط على أعمال السلطة التنفيذية... تتيح لنوابه منح الثقة للحكومة لدى تشكيلها وسحب الثقة منها دون الحاجة الى اللجوء للاستفتاء».

وبموجب النظام المعمول به حاليا فان هناك حاجة لموافقة الناخبين كي يكون بالامكان تنفيذ طلب مجلس الشعب اقالة الحكومة. وأضاف مبارك أن مقترحاته «تنطوي على تقييد لبعض صلاحيات رئيس الجمهورية مع مشاركة أوسع للحكومة في ممارسة أعمال السلطة التنفيذية».

وتقول جماعة الاخوان انها تعتقد أن التعديلات تهدف لتسهيل ترشيح السياسي البارز في الحزب الوطني جمال مبارك (42 عاما) ابن الرئيس المصري لمنصب رئيس الدولة. وستجرى الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2011. وتعمل جماعة الاخوان في العلن نسبيا رغم أنها جماعة محظورة منذ عام 1954 وتستهدفها الحكومة بحملات أمنية مشددة. وقد قرر مجلس الشعب احالة مقترحات الرئيس الى لجنته العامة لوضع تقرير بشأنها وعرض التقرير على المجلس. واذا أقر المجلس طلب التعديل من حيث المبدأ فسيحيله الى لجنة الشؤون التشريعية والدستورية لصياغة التعديلات التي ستعرض على المجلس لمناقشتها. (رويترز)

الرئيس حسني مبارك

مصر: حبس ضابط شرطة قام بتعذيب مواطن وتصويره

القاهرة ـ «القدس العربي»:

اصدر المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، بيانا اشاد فيه بالحكومة المصرية وبالقضاء لاتخاذهما خطوة ايجابية للتصدي لظاهرة التعذيب، بعد ان اصدر بكر احمد بكر مدير نيابة جنوب القاهرة قرارا بحبس كل من اسلام نبيه معاون مباحث بولاق الدكرور، ورضا فتحي امين شرطة بالقسم، اربعة ايام على ذمة التحقيق لتورطهما في ارتكاب جرائم هتك عرض وتعذيب جنسي بحق المواطن عماد الكبير.

وسمثلان اليوم للنظر في تحديد حبسهما امام قاضي المعارضات بمحكمة جنح مستأنف منعقدة بغرفة المشورة.

وقد صدر هذا القرار بعد التحقيقات التي اجرتها نيابة جنوب القاهرة مع المتهمين على اثر البلاغ رقم 2881 لسنة 2006 عرائض جنوب القاهرة، والذي تقدم به ناصر امين المحامي ومدير المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة الى المستشار النائب العام ضد السيد وزير الداخلية، وانضمت اليه عشر منظمات حقوقية في بلاغه، وقد احال النائب العام البلاغ الى نيابة جنوب القاهرة للتحقيق. وقد تم تقديم هذا البلاغ بعد تفجير جريدة «الفجر» للموضوع ورصد المحامي المصري ناصر امين لبعض وقائع التعذيب بحق مواطنين، وتمثلت في قيام المتهمين المشار اليهما بهتك عرض المواطن عماد الكبير ووضع قطعة خشبية في دبره، بينما كان يقوم رجال شرطة اخرون بتصوير وقائع هذا التعذيب ونشره لاحقا عبر اجهزة التليفون النقال لترويع بقية المواطنين والتشهير بالمجني عليه.

وقال المركز ان ما قامت به النيابة العامة في البلاغ المشار اليه يعد خطوة هامة لإنهاء ثقافة الافلات من العقاب، وردا للعدوان على الشرعية الذي قد يقع من المنوط بهم حماية الشرعية، وصونا لحقوق المواطن المصري التي قد تنتهك ممن واجبهم الحفاظ على حقوق الانسان.

كما يرى انها خطوة هامة يجب ان تتبعها سلسلة من الخطوات بما يؤدي الى مثول الجناة امام محاكمة عادلة ومنصفة، حتى يطبق عليهم حكم الدستور والقانون، وما التزمت به الحكومة المصرية من تعهدات دولية.

المرشد العام للاخوان يطالب الجامعة العربية بالتدخل لوقف عدوان اثيوبيا على الصومال

القاهرة ـ «القدس العربي»:

اصدر المرشد العام للاخوان المسلمين محمد مهدي عاكف بيانا تلقت «القدس العربي» نسخة منه عن دخول القوات الاثيوبية الى الصومال وشنها الحرب ضد المحاكم الاسلامية جاء فيه:

وجاء الدور على الصومال ذلك المنكوب الذي يموت ابناؤه من الجوع والجفاف والفقر والمرض، والذي تطحنه الحرب الاهلية منذ سنوات طويلة، وكل ذلك ثمرة طبيعية للنظام الديكتاتوري الفاسد والمستبد الذي حكم به سياد بري لفترة طويلة، وما ان سقط هذا النظام حتى سقطت الدولة كلها وتمزقت بين امراء الحرب، وعصابات القتل والنهب، وهكذا تصنع الديكتاتوريات بالدول والشعوب.

وعندما قامت المحاكم الاسلامية بالقضاء على امراء الحرب ووفرت قدرا من الامن لقطاعات من الشعب، وبدأ وسطاء الخير للتوفيق بينها وبين الحكومة الصومالية المؤقتة اذا بأصابع خفية وجلية تقف وراءها المخططات الصهيو ـ امريكية تشعل النار من جديد فتحرض اثيوبيا على غزو الصومال بجيشها الجرار للقضاء على المحاكم الاسلامية، وهو ما يحدث حاليا، في ظل صمت اقليمي ودولي متعمد، رغم ان ميثاق هيئة الامم المتحدة يجرم العدوان العسكري من دولة على اخرى.

وهكذا بعد فلسطين وافغانستان والعراق والسودان يأتي الدور على الصومال ولا ندري على من يكون الدور بعد ذلك في ظل سياسة الشرق الاوسط الجديد.

ونحن اذ ندين هذا العدوان الاجرامي على الصومال وشعبه.. انما نطالب الدول العربية وجامعة الدول العربية بتحمل مسؤوليتها لوقف هذا العدوان وسحب القوات الاثيوبية من الصومال، فالصومال دولة عربية عضو في الجامعة العربية، ودعوة مجلس الامن لاصدار قرار فوري بذلك.

كما نطالب بدعم الشعب الصومالي بكل الوسائل المادية والسياسية والمعنوية للتصدي لهذا العدوان.

كما ندعو كل فرقاء الشعب الصومالي وحكومته لحل مشكلاتهم في اطار تفاوض سلمي فيما بينهم ودون استقواء بأي قوى خارجية او الوقوع في غواية التبعية للقوى الكبرى التي لا ترجو لا للشعوب العربية او الاسلامية ولا للمنطقة اي خير وانما تبغي السيطرة والهيمنة على كل مقدراتها.

كذلك على الدول والشعوب الاسلامية ان تدعم الشعب الصومالي حتى يخرج من محنته ويقيم دولته وحكومته على اسس وطنية حرة خالصة.

تحليل: توقعات العام 2007 بالنسبة للشرق الأوسط رهن بخطوات الادارة الامريكية تجاه العراق وفلسطين ولبنان

واشنطن ـ من كلود صالحاني:

تعود هذه الفترة الرائعة من العام مرة أخرى، والاشارة هنا ليست بالنسبة للميلاد أو رأس السنة أو عيد الأضحى المبارك عند المسلمين، بل الى الفترة التي يخوض فيها المحللون السياسيون تقليدياً في التحاليل والتوقعات بالنسبة لما يمكن أن يحمله العام المقبل من تطورات.

لكن بالنسبة للشرق الأوسط الغارق في المشاكل، فالأمر ليس سهلاً ومهما كانت المسألة عادية، فيمكن أن تقع جميع الأمور السيئة ويصار الى ربطها فوراً بنظرية المؤامرة التي يلقى اللوم فيها على وكالة المخابرات المركزية الامريكية (سي آي ايه).

والتوقع الآمن الذي يمكن قوله وهو أنه نادراً ما تتحقق الأمور الى المتوقع أو المخطط لها. وما يقال علناً، ليس بالضرورة أن يكون المقصود في حين أن ما يقال سراً يمكن وعلى الأرجح سيصار الى نفيه. ولذلك، فان التشخيص بالنسبة للشرق الأوسط أبعد من أن يكون على مقياس علمي. انه مقامرة وعمل تخميني مقروناً بالقدرة على القراءة بين السطور.

ولنبدأ بقضية العراق، وهي المسألة الأكثر حماوة في سلة الرئيس الامريكي جورج بوش المليئة بالمشاكل المختلفة.

وبالنسبة للعراق، هناك نتيجتان محتملتان: الأولى هي أن يجرب الرئيس بوش ويحاول استعادة السيطرة على الوضع من خلال ارسال المزيد من القوات الامريكية وقوات مشاة البحرية الى مسرح العمليات. ومن الصعب تخيل أن القوة العسكرية وحدها ستحل المشكلة. واذا كان من أمر محتوم فهو أن هذه القوة ستساهم في زيادة تأزم الوضع. وما هو مرجح أن يؤدي ارسال القوات الاضافية الى تصعيد لا يمكن تجنبه للعنف. وما أن تعزز القوات الامريكية في العراق، فمن المرجح أن يشعر البنتاغون باغراء توجيه ضربة جديدة على قاعدة «صدمة ودهشة». والنتيجة المحتومة لمثل هذه المغامرة لن تكون سوى كارثية.

ومفتاح حل الأزمة العراقية لا يكون من خلال الخيار العسكري، لكنه يكمن في الحديث مع ايران وسورية، البلدين اللذين يرفض بوش بشدة التفاوض معهما.

واضافة الى «الضرر المضمون» (وهو التعبير العسكري لوقوع ضحايا بين المدنيين) والمزيد من التدمير للبنية التحتية بالعراق، فان النتيجة الملموسة الوحيدة التي ستنشأ عن مثل هذه الحملة ستكون حجم الكراهية الجديدة ضد الولايات المتحدة والامريكيين. ولن يطلب تنظيم القاعدة فرصة أفضل من ذلك.

ونظراً للأوضاع السائدة حالياً في العراق، فان اضافة المزيد من القوات تعني أيضاً اعطاء المتمردين وغيرهم من القوى المناهضة لامريكا مزيدا من الأهداف. وسيعني ذلك أيضاً المزيد من القنابل المزروعة على جوانب الطرقات، والمزيد من الضحايا الامريكيين، وبالطبع المزيد من الضحايا العراقيين. وسيعني ذلك تعزيز دائرة العنف عوضاً عن فتح الطريق أمام الحوار.

أما الخيار الثاني، فهو في استخدام أفضل للديبلوماسية. وهذا يعني التفاوض مع الأنظمة التي لا نستسيغها كثيراً مثل سورية وايران؛ وهما دولتان لا تتمتعان بنفوذ هائل في العراق فحسب، بل في لبنان أيضاً. وهذا الخيار سيكون أكثر صعوبة.

وقد يتضمن هذا الخيار التعامل مع الدولتين اللتين يرأسهما قائدان ماهران في المفاوضات المعقدة والصعبة، واللذان لا يشعران بضغط الوقت كما هي الحال مع ادارة الرئيس بوش. لكن في نهاية الأمر، هذا هو الخيار الحيوي الوحيد.

والنقطة الساخنة الثانية هي لبنان. فبعد ما يقارب ثلاثين عاماً من الوجود العسكري السوري، تمكن اللبنانيون أخيراً من دفع القوات السورية الى المغادرة. لكن اليوم، وبعد حرب طاحنة بين اسرائيل وحزب الله، يجد البلد نفسه على وشك اندلاع حرب أهلية جديدة. كيف يمكن منع ذلك من الوقوع؟ الاجابة هي في الحديث مع سورية وايران لمنعهما من التدخل في الشؤون اللبنانية. ماذا تريد سورية؟ مرتفعات الجولان التي احتلتها اسرائيل في العام 1967. كيف يمكن تحقيق ذلك؟ من خلال اتفاقية سلام بين سورية واسرائيل. العودة الى نقطة الصفر.. حل أزمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي كمقدمة لحل جزء كبير من أزمات المنطقة.

والخطر بالنسبة للبنان هو أن تقوم واشنطن ببيعه من خلال صفقة مع سورية حول اتفاق حول العراق. لقد حدث ذلك مع الأكراد ثلاث مرات في القرن السابق.

أما النقطة الثالثة فهي في ايران، اذ ان الأمور ستتدهور بعد اليوم عقب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 الذي نص على فرض عقوبات على الجمهورية الاسلامية. وكما العقوبات التي فرضت على نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، سينتهي الأمر بايذاء الشعب الايراني في حين لن تتأذى الطبقة الحاكمة. وهكذا فستكون النتيجة مزيدا من الغضب ضد امريكا.

غير أن ذلك ليس ما يعتقده بعض الايرانيين. وقال علي رضا جعفر زاده المستشار في الشؤون الايرانية والذي يتخذ من واشنطن مقراً له لـ«يونايتد برس انترناشونال» «هذا انتصار رئيسي للشعب الايراني والمعارضة الايرانية (المجلس الوطني للمقاومة) التي كانت وراء الكشف عن المواقع النووية الايرانية والتي أدت الى عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وأضاف جعفر زاده الذي كان أول من كشف عن المواقع النووية السرية في نطنز وأراك في آب/ أغسطس 2002 «لقد كان حيوياً جداً أن نحصل على قرار تحت البند السابع من ميثاق مجلس الأمن الدولي. هذه خطوة أولى من سلسلة خطوات لفرض ضغوطات دولية على النظام الايراني لانهاء برنامج أسلحته النووية. غير أنه يجب أن نبقي في الأذهان أن النظام الايراني لا يملك أي نية للالتزام بالقرار وسيسعى الى الاستمرار في تنفيذ برنامج أسلحته النووية». وقال «يجب عدم اهدار الوقت واتخاذ المزيد من التدابير اذا فشل النظام الايراني في احترام الموعد المحدد له للالتزام»، وشدد على أن النظام «ضعيف» مرجحا ان يكون قابلا للانكسار. واستناداً لجعفر زاده الذي يصدر له قريباً كتاب «التهديد الايراني: الرئيس أحمدي نجاد والأزمة النووية القادمة» فقد سارت أكثر من 4 آلاف تظاهرة ضد الحكومة في ايران خلال العام الحالي. وقال «الوقت الآن مناسب لتصعيد الضغط على النظام الايراني. يجب على المجتمع الدولي أن لا يشعر بالخوف من التهديدات الفارغة لنظام آيات الله». ويمكن للمرء أن يتابع، فهناك المزيد من النقاط الحامية في الشرق الأوسط ـ فلسطين وأفغانستان. لكن لماذا احباط القارئ في هذه الفترة الرائعة من العام. ميلاد مجيد وكل عام وأنتم بخير.

(ية بي اي)

الرئيس الامريكي يضع باقة زهور على نصب الجندي المجهول بينما يقترب عدد قتلى الجيش الامريكي في العراق من ثلاثة الاف

اليمن: سيارة آخر موديل وقرابة 5 ملايين ريال لمن يرغب بالزواج في محافظة المهرة

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

اذا قيل قديما «ومن يخطب الحسناء لم يغله المهر» فانه في محافظة المهرة في أقصى شرق اليمن على الحدود مع سلطنة عمان يقال «اذا أحببت في المهرة فعليك أن تذبح قلبك»، لأن رابط الحب بين المتحابين لن يسهم في تخفيف غلاء المهر ولن يقلل كثرة طلبات العروسة وأهلها.

ويغلب على راغب الخطبة والزواج في محافظة المهرة اليمنية أن يتخلى عن عواطفه ويضعها جانبا عند التقدم لخطبة محبوبته، لأن (الحب) ليس له مكان في تقاليد أهل المهرة وبالتالي يجب أن «يدوس الخاطب على قلبه قبل أن يسمع طلبات أهل فتاة أحلامه» كما ذكرت الباحثة سامية القاسمي.

وقالت في بحث مختصر نشرته في موقع (26 سبتمبر نت) الرسمي «لا تستغرب عندما تعلم أنه يكون مطلوباً من الشاب ـ كأهم الشروط ـ عندما يتقدم لخطبة فتاة في المهرة أن يمتلك سيارة فارهة، آخر موديل تحديداً، ومهرا لا يقل عن ثلاثة ملايين ريال يمني وذهبا ومجوهرات لا تقل قيمتها عن مليون ونصف المليون ريال، واحتفالاً بالغ التكاليف».

موضحة أن عمليات الزواج في محافظة المهرة أصبحت «حكايات زواج أسطورية... ومزادات للجواري في سوق النخاسة» في اشارة الى كثرة الطلبات وارتفاع مبالغ المهور، الذي يقطع الطريق أمام الراغبين الحقيقيين في تكوين أسرة مستقرة ويحصر الزواج في دائرة صغيرة من الميسورين أو القادمين من دول الخليج العربية التي تقع هذه المحافظة على تخومها من جميع الجوانب.

وأشارت القاسمي الى أن الضحايا في حالات تعسر الزواج في المهرة هم الشباب من الطبقات المتوسطة وذوي الدخل المحدود، حيث لا يستطيعون توفير هذه المتطلبات وبالتالي يعجزون عن الزواج أو قد يذهبون للزواج من خارج منطقتهم.

وعلمت «القدس العربي» من مصادر محلية في المهرة أنه على الرغم من بداوتها وتأخرها في التعليم والمدنية الا أن المرأة في محافظة المهرة تحظى بنسبة تحرر ومكانة اجتماعية أكثر من أي منطقة أخرى في اليمن، وبالتالي تسعى الى فرض نفسها واظهار قوة شخصيتها على محبوبها أو خطيبها، بكثرة الطلبات وتعتبر ذلك معيارا لاختبار قدرة المتقدم لخطبتها ووسيلة لاختيار الزوج المناسب بهذه الطريقة.

وللخطوبة والزواج في المهرة عادات وتقاليد قلما تجدها في أي منطقة أخرى في اليمن، حيث يعطى الحق أولا وأخيرا للفتاة في اختيار شريك حياتها، فهي باختصار التي تخطب وليس الرجل، وأما عملية الخطوبة من قبل الرجل فلا تتعدى أن تكون مجرد تحصيل حاصل وفقا للمعرفة المسبقة بقدرته على الاستجابة لكافة الطلبات.

وللخطوبة في المهرة عادات وتقاليد خاصة وفقا لرئيسة فرع اتحاد نساء اليمن في المهرة صيه البخيت التي أوضحت عملية الخطوبة بقولها «عندما يأتي الشاب لخطبة فتاة يكون أول لقاء له مع أهل العروس للاتفاق على المهر الذي لا يقل عن مليوني ريال يمني وسيارة آخر موديل وذهب ومجوهرات يشتريها العريس، وبعد الاتفاق والموافقة على كل الطلبات تقام وليمة بسيطة بحضور بعض المعازيم من أهل العروس ويتم تحديد موعد الزفاف الذي غالباً ما يكون بعد أسبوعين من ذلك، يتم خلالهما تجهيز العروس للزواج».

ويوم الزواج في المهرة كذلك له بعض الخصوصية حيث لا يشترط أن يتم في يوم الخميس كما في بقية المناطق اليمنية وفي هذا اليوم تنحر الذبائح وتقرع الطبول وتتجمع النساء منذ الصباح الباكر في بيت العروس ويتحلقن بشكل دائري في حديقة منزلها ويحملن المباخر والعطور التي تفوح منها أجمل الروائح ويبدأن بالرقص حول العروس ووضع البخور والعطور وتزيينها بـ(الطلاء) وهو عبارة عن خلطة مكونة من الحناء والهرد والغسل.

وفي ظل الاحتفاء الكبير بالعروس يحظى العريس ايضا بحفاوة خاصة ولكن بنسبة أقل، حيث يجتمع الرجال للاحتفال في الشارع أو في أحد البيوت الكبيرة لأنه لا توجد في المهرة صالات أفراح حتى الآن، ويقوم الرجال بالغناء والرقص التراثي الخاص بالمحافظة ويقومون بالذبح الذي لا يقل في يوم الزفاف عن 20 رأساً من الغنم بالاضافة الى العجول لتأمين حاجة المعازيم الذين يأتي أغلبهم بدون دعوات مسبقة من قبل العريس.

وأكدت البخيت أن جميع من يسمع بخبر الزفاف يحضرون الى العرس بدون استثناء حيث لا بد أن يأكلوا في بيت العروس جميع الوجبات في ذلك اليوم ويستمر الحفل الى نحو الساعة الثالثة صباحا من اليوم التالي، كم أن تكاليف الزفاف يتحملها العريس كاملة دون مساعدة من أهل العروس.

وتشير المصادر الى أن المبالغة في تكاليف الزواج في المهرة رغم شحة مواردها جعلت زواج الفتيات هناك محصورا على فئة بعينها، هم القادرون فقط على تحمل هذه التكاليف الكبيرة للزواج، وغالباً ما يكون هؤلاء من المغتربين في دول الخليج العربية المجاورة أو مواطنين خليجيين ممن يرغبون في الزواج من فتيات محافظة المهرة اليمنية.

وأكدت هذه المصادر أن أعداد الخليجيين المتزوجين من هذه المحافظة أصبحت في تزايد مستمر، نظراً لترحيب الآباء بهم مقابل استجابتهم للطلبات الكبيرة و«ما يجلبونه من مال كثير ثمناً لبناتهم اللاتي يتعرضن لمشاكل كبيرة عقب ذلك خصوصاً وأن الكثير من الفتيات يتزوجن في سن مبكرة جداً، فيما العرسان الخليجيون غالبا ما يكونون من الرجال الكبار جدا في السن والبعض يتزوجون لفترة بسيطة لا تتجاوز شهرين ثم يطلق الفتاة بعد أن يكون قد قضى معها وقتاً قد تعتبره الأسوأ في حياتها» وهو ما اشتهر خلال السنوات الأخيرة في اليمن بتسمية (الزواج السياحي) وأخذ بالتوسع في جميع المحافظات اليمنية بعد أن كان محصورا في المناطق القريبة من الحدود اليمنية السعودية.

السعودية تفرج عن 18 من العائدين من غوانتانامو

■ الرياض ـ يو بي أي: أعلن المتحدث الرسمي بوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور بن سلطان التركي أن السلطات الأمنية في المملكة أطلقت سراح 18 شخصا من العائدين من معتقل غوانتانامو بعدما عرضوا على القضاء الشرعي في المملكة.

وقال التركي في بيان له نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية امس الثلاثاء انه بعد استكمال اجراءات التحقيق مع الأشخاص الذين تسلمتهم الجهات المختصة، وعددهم ثمانية وعشرون مواطنا وآخر سعودي المولد، والداه من المقيمين في المملكة، واحالتهم الى القضاء «صدر بحقهم قرارا شرعيا يقضي بسجنهم مددا متفاوته وتم الافراج عن أحد عشر محكوما منهم بموجب أمر قضائي في التاسع عشر من شهر أيلول/سبتمبر الماضي لاستنفادهم ما حكم عليهم خلال مرحلة التحقيق».

وأضاف التركي أن «بقية المتهمين استمر توقيفهم الى حين اكتساب الحكم الصفة القطعية»، مضيفاً أنه «بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر اكتسب الحكم الصفة القطعية وعلى ضوء ذلك تم الافراج عن البقية وعددهم 18 محكوما استنادا الى المادتين من نظام السجن والتوقيف بعد استيفاء الشروط اللازمة نظاما».

وأوضح التركي انه جرى الايضاح لهم جميعا بحضور ذويهم أن تقييدهم بالأنظمة والتعليمات سيكون العامل الأساسي لاستعادة من تبقى من السعوديين الموقوفين في الخارج.

وكان وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أعلن في الرابع عشر من الشهر الماضي أن المملكة استعادت 16 سعوديا كانوا معتقلين في غوانتانامو.

ومع عودة هذه المجموعة، يصل عدد السعوديين الذين تسلمتهم السعودية بعد اعتقالهم في غوانتانامو الى 53 شخصا. كما استعادت المملكة جثتي سعوديين قالت السلطات الأمريكية انهما انتحرا في حزيران/يونيو.

وما يزال 74 سعوديا معتقلين في قاعدة غوانتانامو حيث تحتجز الولايات المتحدة متهمين بالارهاب اعتقلتهم في أفغانستان بعد هجمات 11 ايلول/سبتمبر.